

تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة * الخاعية إليه

القاضي محمد تقي العثماني

رئيس المجلس الشرعي بالبحرين وعضو مجمع الفقه

الإسلامي الدولي ونائب رئيس جامعة دارالعلوم بكراتشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،

فقد اتفق معظم العلماء المعاصرين والمجامع والندوات الفقهية على حرمة التأمين التجاري التقليدي لما يشتمل عليه من الغرر والقمار والربا. وقد اقترح التأمين التكافلي بديلاً للتأمين التقليدي على أن يكون التعامل فيه على أساس التبرع دون المعاوضة، فإن الغرر إنما يحرم في عقود المعاوضة، لافي التبرعات. ومن أجل تطبيق هذا المبدأ على نطاق أوسع من نطاق التأمين التعاوني أو التبادلي، يقوم مجموعة من المساهمين بتكوين شركة مساهمة تسمى شركة التكافل أو شركة التأمين الإسلامي. وإن هذه الشركة تقوم بمهام آتية:

* ورقة بحثية تم عرضها خلال فعاليات مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي بالجزائر.

1- تنشئ محفظة للتأمين، وتطلب من طالبى التأمين (المستأمنين) أن يتبرعوا بأقساط التأمين لهذه المحفظة حسب اللوائح والأنظمة التى يتم إعلانها من قبل الشركة، وإن هذه المحفظة هي التى تقوم بدفع التعويضات إلى المستأمنين حسب الشروط المعلنة فى تلك اللوائح.

2- الشركة لاتملك محفظة التأمين، وإن دورها بالنسبة لإدارة المحفظة ينحصر فى إنشاء حساب مستقل لأموالها وعوائدها، ومصاريها والتعويضات المدفوعة منها، وفوائدها. ويكون هذا الحساب منفصلا عن حساب الشركة فصلا كاملا. وللشركة أن تتقاضى أجره من المحفظة مقابل هذه الخدمات. ولكن بعض الشركات تؤدي هذه الخدمات بدون عوض.

3- إن الشركة تقوم باستثمار أموال المحفظة على أساس المضاربة الشرعية، تكون هي فيها مضاربة، وتكون المحفظة رب المال. وتضخ الشركة فى وعاء المضاربة جزء من رأس مالها أيضا، فتستحق ربحها مضافا إلى ما تستحقه بصفة المضارب.

4- إن محفظة التأمين تتزايد مبالغها بتزايد المستأمنين، وبالعوائد التى تكسبها من استثمار أموالها على أساس المضاربة مع الشركة، فإن بقى شئ بعد دفع التعويضات إلى المستأمنين حسب الشروط، وهو الذى يسمى الفائض التأميني، فإن جزء منه توزعه الشركة على المستأمنين حسب اللوائح المنظمة لذلك.

وتختلف شركات التكافل من شركات التأمين التقليدية بالفوارق الجوهرية

الآتية:

1 - إن محفظة التأمين ليست مستقلة من أموال الشركة في التأمين التقليدي، وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين تكون مملوكة للشركة، بخلاف شركات التكافل، فإن محفظة التأمين فيها منفصلة تماما عن أموال الشركة، وليست مملوكة لها.

2 - إن عقد التأمين التقليدي عقد معاوضة بين المستأمن والشركة، يدفع حامل الوثيقة بموجبه أقساط التأمين إلى الشركة، وتدفع الشركة إليه مبالغ التأمين، عند توافر الشروط، من أموالها المملوكة لها. أما شركات التكافل، فإن المستأمنين فيها يتبرعون بالأقساط إلى محفظة التأمين، وهي تبرع إليهم بالتعويضات حسب شروطها.

3 - الأرباح الحاصلة من استثمار الأقساط كلها مملوكة في التأمين التقليدي للشركة بحكم كون الأقساط مملوكة لها، ولا حق للمستأمنين في هذه الأرباح. أما ما يستحقونه من مبالغ التأمين أو التعويضات عند الأضرار المؤمن عليها فإنما يستحقونه بحكم عقد التأمين، لامن حيث إنهم مساهمون في الاستثمار، بخلاف شركات التكافل، فإن أرباح الأقساط فيها ليست مملوكة للشركة، وإنما هي مملوكة لمحفظة التأمين المملوكة للمستأمنين.

4 - لا يستحق المستأمنون في التأمين التقليدي أية حصة في الفائض التأميني، فإنه بأسره مملوك للشركة، وهو الريح المقصود لها من وراء عمليات التأمين، أما في شركات التكافل، فالفائض كله مملوك للمحفظة، ويوزع كله أو جزء منه على المستأمنين.

هذه خلاصة ما يجرى عليه العمل في شركات التكافل المعاصرة وما تتميز به عن شركات التأمين التقليدية.

التكييف الشرعي لعمليات التكافل:

وبالرغم من التوسع الذى نشاهده فى نشاطات شركات التكافل واتفاق هيئاتها الشرعية على جواز هذه العمليات، فإنه لم تتفق مواقف العلماء على تكييفها الفقهي، ولا يزال الخلاف فيه قائماً حتى الآن. وذلك لأن عمليات التكافل تتلخص فى أمور ثلاثة الأول: التبرع من قبل حامل الوثيقة إلى محفظة التأمين. والثانى: دفع المحفظة مبالغ التأمين إلى حامل الوثيقة عند توافر الشروط. والثالث: عود الفائض التأميني أوجزء منه إلى حملة الوثائق. وإن هذه الأمور الثلاثة كلها مرتبط ب بعضها ببعض، وكل دفعة من هذه الدفعات لازمة على الدافع بحكم العقود أو اللوائح التى تنظم هذه العمليات. فما هى صفة هذه الدفعات من الناحية الفقهية؟ وكيف تكتسب هذه الدفعات صفة الإلزام؟ وإن كان ما يدفع حامل الوثيقة هبة فكيف يرجع إليه عند التعويض أو عند توزيع الفائض؟ هذه أسئلة أجاب عنها المجوزون لهذه العملية بطرق مختلفة.

هبة الثواب:

فكيّفه بعض الكتّاب المعاصرين على أساس الهبة بشرط العوض، المعبر عنها بهبة الثواب عند كثير من الفقهاء. فقالوا: ما يدفعه حامل الوثيقة إلى المحفظة هبة بشرط أن تعوضه المحفظة بالتعويض التأميني عند توافر الشروط، وبجزء من الفائض التأميني. ولكن تكيّفه على أساس هبة الثواب بعيد عن الصواب، لأن الفقهاء صرحوا بأن الهبة إذا اشترط فيها العوض فإنه بيع ويأخذ جميع أحكام البيع. أما الحنفية فيجعلونها هبة ابتداءً وبيعاً انتهاءً، جاء في كنز الدقائق: "والهبة بشرط العوض هبة ابتداءً فيشترط فيها التقابض في العوضين، وتبطل بالشيوع، بيع انتهاءً، فترد بالعيب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة".

وقال الطوري تحته نقلاً عن وقف هلال والخصاف: "ولو وهب الواقف الأرض التي شرط فيها الاستبدال به ولم يشترط عوضاً لم يجز، ولو شرط عوضاً فهو كالبيع".⁽¹⁾

أما الفقهاء الآخرون، وفيهم زفر من الحنفية،⁽²⁾ فيعتبرون الهبة بشرط العوض بيعاً ابتداءً وانتهاءً. قال الحطاب رحمه الله: "وجاز شرط الثواب يعني أن الهبة تجوز بشرط الثواب، وسواء الثواب الذي يريد أم لا. أما إذا عينه فقالوا: إنها جائزة، وهي حينئذ من البيوع. قال في التوضيح: كما لو قال: أهيا لك بمائة دينار. ويشترط في ذلك شروط البيع".³

1- البحر الرائق 7:502، وراجع أيضاً المبسوط للسرخسي 12:101، وحاشية ابن عابدين 5:705، 706.

2- البحر الرائق 7:502 وبدائع الصنائع 6:132.

3- مواهب الجليل للحطاب 6:66.

وقال الخطيب الشربيني : " ولو وهب شخصا شيئاً بشرط ثواب معلوم عليه، كوهبتك هذا على أن تثيبي كذا، فالأظهر صحة هذا العقد نظراً للمعنى فإنه معاوضة بمال معلوم فصح، كما لو قال: بعتك. والثاني بطلانه نظراً إلى اللفظ لتناقضه، فإن لفظ الهبة يقتضي التبرع، ويكون بيعاً على الصحيح نظراً إلى المعنى. فعلى هذا تثبت فيه أحكام البيع من الشفعة والخيارين وغيرهما. قال في التنقيح: بلا خلاف، وغلّط الغزالي في إشارته إلى خلاف فيه اه" (1)

وقال الهوتي رحمه الله تعالى : " وإن شرط الواهب فيها أى الهبة عوضاً معلوما صارت الهبة بيعاً، فيثبت فيها خيار مجلس ونحوه، ويثبت فيها شفعة إن كان الموهوب شقصاً مشفوعاً، ونحوهما كالرد بالعيب... ووجوب التساوى مع التقابض قبل التفرق في الربوي المتحد، لأنه تملك بعوض معلوم. أشبهه مالمو قال: بعتك أو ملكتك. " (2)

فظهر بهذا أن المذاهب الأربعة متفقة على أن الهبة بشرط العوض بيع في جميع أحكامه. وعلى هذا لو بُنى التكافل التأميني على أساس الهبة بشرط العوض، فإن ذلك يؤدي إلى محظورات آتية:

أولاً: إن صيغة التكافل إنما لجأنا إليها للفرار من الغرر في عقد معاوضة. فلو اخترنا لذلك صيغة الهبة بشرط العوض، فقد ثبت أنه عقد معاوضة مثل البيع سواء بسواء، فعاد المحذور الذي امتنع من أجله التأمين التقليدي.

ثانياً: لما كانت هبة الثواب في حكم البيع، وكلا العوضين في التأمين نقد، فإنه يشترط فيه التساوى مع التقابض قبل التفرق، كما سبق في عبارة

1- مغنى المحتاج 2:404.

2- كشف القناع 4:30.

اليهوتي رحمه الله تعالى. وظاهر أن هذا الشرط يستحيل توافره في عقود التكافل، وعند فقدان هذا الشرط تستلزم هذه الهبة الربا الصراح علاوة على الغرر الفاحش.

ثالثاً: صرح جميع الفقهاء أن الهبة بشرط العوض إنما تصح بيعاً إذا كان العوض معلوماً، أما إذا كان العوض مجهولاً، فإن العقد باطل عند الشافعية والحنابلة،⁽¹⁾ وقال الحنفية والمالكية: تصح الهبة مطلقة، ويبطل شرط العوض.⁽²⁾ والعوض المستحق في تأمين الأشياء والمسؤوليات غير معلوم، فلا تصح العملية على أساس الهبة بشرط العوض عند أحد من المذاهب الأربعة.

فتبين بهذا أن تخريج التأمين التكافلي على أساس الهبة بشرط العوض لا يصح من النواحي التالية.

إلتزام التبرع:

والتكليف الثاني للتأمين التكافلي الذي اختاره جمع من العلماء المعاصرين هو أن حامل الوثيقة يلزم نفسه بالتبرع لمجموعة المستأمنين المالكين لمحافظة التأمين، أما ما يحصل عليه المستأمن المتضرر فهو أيضاً التزم بالتبرع من محافظة التأمين. وهو التزم معلق على وقوع الضرر المؤمن منه وتحقق الشروط وانتفاء الاستثناءات، والملتزم له هو المستأمن المتضرر.

وهذا التكليف مبني على أصل المالكية: "من ألزم نفسه معروفاً لزمه". وقد توسع الخطاب رحمه الله تعالى في بيان أنواع هذا الإلتزام وأحكامه. ومن أمثله ما ذكره الخطاب بقوله: "من التزم الإنفاق على شخص مدة معينة، أو

1- مغنى المحتاج: 2: 405، وكشاف القناع: 4: 30

2- البحر الرائق: 7: 205، ومواهب الجليل: 6: 66

مدة حياة المنفق أو المنفق عليه، أو حتى يقدم زيد أو إلى أجل مجهول لزمه ذلك مالم يفلس أو يميت، لأنه تقدم في كلام ابن رشد أن المعروف على مذهب مالك وأصحابه لازم لمن أوجبه على نفسه مالم يفلس أو يميت... والفروع الآتية كلها صريحة في القضاء بذلك.⁽¹⁾

وإن هذا التخريج وإن كان أحسن من التخريج على أساس هبة الثواب، فإنه لا يخلو من مؤاخذات، لأن الالتزام إن كان من طرف واحد فلا شبهة في كونه التزام تبرع حسب ما ذكره المالكية، ولكننا أمام التزامين من طرفين مرتبط كل منهما بالآخر. وتبدو هذه النقطة جلية حينما نتصور أن شركة التأمين أنشأت محفظة للتأمين تلتزم التبرع بتعويض أضرار الناس بشرط أن يلتزموا بالتبرع إليهما، لأن المحفظة لا تتبرع بالتعويض لمن لا يتبرع بالأقساط. ومتى اشترط الالتزام بأن يدفع الملتزم له شيئاً للملتزم، فإنه يأخذ حكم هبة الثواب عند المالكية أنفسهم الذين أبدعوا فكرة التزام التبرع. يقول الحطاب رحمه الله تعالى: "النوع الخامس: الالتزام المعلق الذي فيه منفعة للملتزم بكسر الزاى. وهو على أربعة أوجه. الأول: أن يكون الفعل المعلق عليه إعطاء الملتزم له للملتزم أو لغيره شيئاً وتمليكه إياه، نحو إن أعطيتني عبدك أودارك أو فرسك فقد التزمت لك بكذا... فهذا من باب هبة الثواب. وقد صرحوا بأنه إذا سعى فيها الثواب أنها جائزة، ولم يحك في ذلك خلافاً، وأنها حينئذ بيع من البيوع، فيشترط في كل من الملتزم به والملتزم عليه ما يشترط في الثمن والمثمن من انتفاء الجهل والغرر، إلا ما يجوز في هبة الثواب مما سيأتى ذكره في التنبيه الرابع. ويشترط فيها أيضاً كون كل منهما طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه... ولا يجوز أن يكونا طعامين... إلا أن يكون ذلك في مجلس واحد، والطعامان حاضران."⁽²⁾

1- تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب ص 75 .

2- تحرير الكلام ص 200 .

وهذا يدل على أن تخريج التأمين التكافلي على أساس إلتزام التبرع لا يختلف في النتيجة عن تخريجه على أساس هبة الثواب، وأنه يؤدي إلى نفس المحاذير التي ذكرناها في هبة الثواب.

ثم إن ما يتبرع به حامل الوثيقة أو المستأمن إلى المحفظة هل يخرج من ملكه أو لا يخرج؟ قد اضطربت فيه الأقوال، فذكر بعض العلماء الذين كتبوا في تكييف التكافل التأميني أن محفظة التأمين مملوكة لمجموعة المستأمنين. وإن كان كذلك، فينبغي أن تجب الزكاة على المستأمنين في جميع مادفعوه من أقساط، كما ينبغي أن يجري فيها الميراث، مع أن من المستحيل في النظام التكافلي السائد اليوم أن تخضع أموال المحفظة لأحكام الميراث، وإن قلنا: إن الأقساط المدفوعة من المستأمنين خرجت من ملكهم وإنهم تبرعوا بها للمحفظة، فينبغي أن لا يبقى لهم أي حق في هذه الأقساط، فلماذا يرجع إليهم الفائض التأميني بحكم العقد؟ وقد ذكر بعض العلماء أن هذا التبرع تبرع جزئي وليس كلياً، وإن كان كذلك، فينبغي أن يتميز القدر المتبرع به من غير المتبرع به حتى تجب الزكاة في الأخير وتجرى فيه الميراث. فمتى يتعين هذا القدر؟ وذكر بعضهم أن هذا التبرع مشروط بوقوع الأضرار المؤمن عليها، وإن كان كذلك فإن التبرع لا يتم إلا عند وقوع الشرط، فينبغي أن تظل الأموال مملوكة لأصحابها إلى أن يوجد الشرط فيجرى فيها الميراث وتجب فيها الزكاة. ثم متى نقول إن الشرط قد وجد؟ هل يعتبر وجود الشرط عند أول ضرر يلحق أحد المستأمنين؟ وإن كان كذلك، فما هو قدر التبرع من أقساط مستأمن واحد؟ هل يعتبر جميع ما دفع متبرعاه عند أول ضرر يلحق؟ فلا يبقى على ملكه شيء عند وجود الفائض، فكيف يستحق جزء من الفائض؟ أو يقسم تعويض كل ضرر على جميع المستأمنين بالنسبة والتناسب، فيعتبر ما أصاب كل مستأمن من التعويض تبرعاً منه، ويبقى الباقي على ملكه؟ وإن كان كذلك، فينبغي أن يعرف القدر المتبرع به عند دفع أي

تعويض إلى أي متضرر حتى يعرف الباقي في ملكه فيزيكيه المالك ويجرى فيه الميراث؛ أو يعتبر هذا التبرع عند نهاية السنة حينما يتبين عدد الأضرار ووصافي قيمة التعويضات التي دفعت؟ وفي هذه الصورة الأخيرة، كيف يصح دفع التعويضات خلال السنة مع أن أموال المحفظة لاتزال مملوكة لأصحابها؟

هذه أسئلة ليس من السهل الإجابة عنها بصورة مقنعة، إن وقع تخريج التكافل على أساس عقد بين المستأمن وبين المحفظة.

والتكليف الذي ربما يبتعد من هذه الشبهات أن تعتبر محفظة التأمين محفظة تعاونية تهدف إلى تعويض أضرار المشتركين، وتعتبر المبالغ المدفوعة إليها من قبل المشتركين تبرعا مطلقا باتا غير مشروط بشئ، بحيث تخرج عن ملك المتبرعين فلا تجب فيها الزكاة ولا يجرى فيها الميراث، ولا يستحقون استرجاعها، وتصير مملوكة للمحفظة ملكا تاما تتصرف فيها المحفظة حسب لوائحها ونظمها، وحينئذ فلا داعي للمتبرعين لها أن يكون بينهم وبين المحفظة عقد يستحقون التعويضات بموجبها، وإنما يتبرعون لها تبرعا باتا بدون أي شرط، ثم إنهم يستحقون التعويضات عند وقوع الأضرار بحكم لوائح المحفظة، لا بموجب عقد تعاقدوه معها. وبما أن المحفظة تتصرف في ملكها كيف شاءت، فإنه يجوز لها أن تنص في لوائحها أنها سوف توزع جزء من فائضها إلى المتبرعين، علاوة على تعويضهم عن الأضرار.

ولكن هذا التكليف إنما يصح إذا كانت هذه المحفظة لها شخصية معنوية معتبرة شرعا وقانونا، فيصح منها التملك والتمليك. أما في نظام التكافل المعمول به اليوم، فإن هذه الشخصية المعنوية غير واضحة، لأن محفظة التأمين في شركات التكافل ليس لها وجود قانوني منفصل عن الشركة، وإنها تشبه مجموعة أموال أفرزها أصحابها لغرض معين، وإنها لا تكسب شخصية

مستقلة بمجرد هذا الإفراز. ثم يجب أن تكون لهذه المحفظة صفة خيرية أو تعاونية معتبرة، حتى نستطيع القول بأن ما يدفع منها إنما يدفع على أساس التعاون دون المعاوضة. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أن تكون هذه المحفظة على أساس الوقف، فإن الوقف له شخصية اعتبارية في كل من الشريعة والقانون. ثم إن الوقف يجوز فيه من الشروط ما لا يجوز في غيره، فالمجال فيه أوسع بالنسبة إلى الهبة والتزام التبرع. ونريد فيما يلي أن نذكر صورة لتطبيق صيغة الوقف على التكافل التأميني، ولا بد قبل ذلك من إيضاح بعض مبادئ الوقف التي لها شأن في الموضوع.

وقف النقود :

ذهب الحنفية والمالكية وبعض الحنابلة إلى جواز وقف النقود، وسيله عندهم أن تدفع نقود الوقف مضاربة، ويصرف الربح الحاصل منها إلى الموقوف عليهم حسب شروط الوقف. قال ابن الهمام رحمه الله تعالى: " وعن الانصاري وكان من أصحاب زفر من وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو ما يوزن يجوز ذلك؟ قال: نعم! قيل: وكيف؟ قال: يدفع الدراهم مضاربة، ثم يتصدق بها في الوجه الذي وقف عليه" (1)

وعقد الإمام البخاري بابا لجواز وقف المنقولات، وبدءه بقول للزهري في جواز وقف النقود مما يدل على أن مذهب البخاري جوازه أيضا، قال: "وقال الزهري فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله ودفعها إلى غلام له تاجر يتجر بها وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربين، هل للرجل أن يأكل من ربح تلك الألف شيئا وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين؟ قال: ليس له أن يأكل منها." (2)

1- فتح القدير 19:6

2- صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت، رقم الباب

وقال شيخنا العلامة التهانوي رحمه الله تعالى: "إن الأثار دالة على صحة وقف المنقولات من الكراع والسلاح، فيلحق به ما في معناه من المنقولات، وتحبیس الأصل والانتفاع بالثمرة في كل شيء بحسبه، فتحبیس الدراهم والدنانير أن لاتباع ولا توهب ولا تورث بل يتجر بها، والتجارة إتلاف صورة وإبقاء معنی كما لا يخفى، فأشبهه ببيع الفرس الحبیس في سبیل الله إذا كبر ولم يمكن القتال علیه، لیشتري بثمنه آخر مكانه."⁽¹⁾

وذهب المالكية إلى جواز وقف الدراهم والدنانير لأجل الإقراض، وحكى البعض عنهم جوازه لأجل الاستثمار بأن يكون الربح للموقوف عليهم، وروى مثله عن بعض الحنابلة.⁽²⁾ والحاصل أن وقف النقود يصح عند جماعة من الفقهاء. وتبقى النقود الموقوفة مشغولة في التجارة لا يصرف منها شيء على الموقوف عليهم، وإنما يصرف عليهم ما يكسب الوقف من أرباح، وكذلك ما يتبرع به للوقف فإن التبرعات للوقف لاتصير وقفا، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

1- إعلاء السنن، كتاب الوقف 13:165

2- مواهب الجليل 6:21، والدسوقي على شرح مختصر خليل 4:77، وكتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه 31:234، والإنصاف للمرداوي 7:11

انتفاع الواقف بوقفه:

المبدأ الثاني من مبادئ الوقف أن الواقف يجوز له الانتفاع بوقفه إن كان الوقف عاما أو اشترطه لنفسه مع الآخرين. والأصل فيه وقف سيدنا عثمان رضى الله عنه بئر رومة، ومن شروطه التي نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه كدلاء المسلمين"

وأخرجه النسائي عن عثمان رضى الله عنه، قال: "هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة، فقال: من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة، فاشتريتها من صلب مالى فجعلت دلوى فيها مع دلاء المسلمين."⁽¹⁾

وقد عقد الإمام البخاري بابين لبيان المسألة، أحدهما لجواز انتفاع الواقف بوقفه بدون شرط إذا كان الوقف عاما، فقال: "باب هل ينتفع الواقف بوقفه؟" وبابا آخر لجواز اشتراط الانتفاع، فقال: "باب إذا وقف أرضا أو بئرا، واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين، وأوقف أنس دارا، فإذا قدمها نزلها."⁽²⁾

وعلى أساس هذا الحديث وبعض آثار الصحابة ذهب الحنفية والحنابلة إلى جواز أن يشترط الواقف الانتفاع بوقفه لنفسه، جاء في الفتاوى الهندية: "في الذخيرة: إذا وقف أرضا أو شيئا آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حيا، وبعده للفقراء، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الوقف صحيح. ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف وعليه الفتوى ترغيب للناس في الوقف... ولو قال: صدقة موقوفة لله تعالى تجرى غلتها عليّ ما عشت،

1- سنن النسائي، كتاب الأحباس، باب وقف المساجد، حديث 3638، واللفظ الأول للترمذي، كتاب المناقب، حديث 2703 وذكره البخاري تعليقا في المساقاة، باب 1.

2- كتاب الوصايا، باب 34

ولم يزد على ذلك، جاز. وإذامات تكون للفقراء. ولو قال: أرضى هذه صدقة موقوفة تجرى غلتها عليّ ما عشت، ثم بعدي على ولدي وولد ولدي ونسلهم أبدا ماتنا سلوا، فإن انقضوا فهي على المساكين جاز ذلك. كذا في خزانة المفتين.⁽¹⁾

وجاء في المغنى لابن قدامة: "وجملته إذا اشترط في الوقف أن ينفق منه على نفسه صح الوقف والشرط. نص عليه أحمد."⁽²⁾

ويقول المرادوي رحمه الله تعالى: "وإن وقف على غيره واستثنى الأكل منه مدة حياته صح، هذا المذهب، نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب."⁽³⁾

أما الشافعية فلا يجيزون مثل هذا الشرط، ولكن إذا كان الوقف لنوع هو داخل فيه، يجوز له الانتفاع عندهم أيضا. قال الكوهجي رحمه الله تعالى: "للواقف أن ينتفع بوقفه العام، كالصلاة بمسجد وقفه، ويستثنى من عدم صحة الوقف على النفس مسائل منها لو وقف على العلماء ونحوهم كالفقراء واتصف بصفتهم، أو على الفقراء ثم افتقر، أو على المسلمين، كأن وقف كتابا للقراءة أو قدرا للطبخ أو كيزانا للشرب منها فله الانتفاع معهم، لأنه لم يقصد نفسه."⁽⁴⁾

ما يتبرع للوقف ليس وقفا، بل هو مملوك للوقف:

المبدأ الثالث الذي يهمننا في المسألة: أن ما يتبرع به للوقف لا يكون وقفا، وإنما هو مملوك للوقف يصرف للموقوف عليهم ولمصالح الوقف، جاء في الفتاوى

1- الفتاوى الهندية 2: 398

2- المغنى 6: 193

3- الإنصاف 7: 18

4- زاد المحتاج للكوهجي 2: 42

الهندية: "رجل أعطى درهما في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصالح المسجد صح، لأنه وإن كان لا يمكن تصحيحه وقفا يمكن تصحيحه تملिका للمسجد فإثبات الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح، فيتم بالقبض."⁽¹⁾

وجاء في الفتاوى التتارخانية: "وفي مجموع النوازل: سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن رجل قال: وقفت داري على مسجد كذا ولم يزد على هذا وسلمها إلى المتولى صح..... قال وعلى هذا يكون تملिका للمسجد وهبة فيتم بالقبض، وإثبات الملك للمسجد يصح على هذا الوجه فإن المتولى إذا اشترى من غلة المسجد دارا للمسجد يصح، وكذا من أعطى دراهم في عمارة المسجد أو نفقة المسجد أو مصالح المسجد يصح، وكذا إذا اشترى المتولى عبدا يخدم المسجد يصح كل ذلك فيصح هذا بطريق التملك بالهبة وإن كان لا يصح بطريق الوقف."⁽²⁾

لابد في الوقف أن يكون لجهة لاتنقطع:

المبدأ الرابع: لابد للوقف أن يصرف في النهاية إلى جهة غير منقطعة مثل الفقراء. وهذا مما اتفق عليه الفقهاء. قال ابن قدامة رحمه الله تعالى: "وجملة ذلك أن الوقف الذي لا اختلاف في صحته ما كان معلوم الابتداء والانتهاء، غير منقطع، مثل أن يجعل على المساكين أو طائفة لا يجوز بحكم العادة انقراضهم. وإن كان غير معلوم الانتهاء مثل أن يقف على قوم يجوز انقراضهم بحكم العادة ولم يجعل آخره للمساكين، ولا لجهة غير منقطعة فإن الوقف يصح (بمعنى أنه ينصرف في النهاية تلقائيا إلى جهة غير منقطعة، كأن الواقف عيّن تقديرا بحكم العرف، كما فصله ابن قدامة فيما بعد) وبه قال مالك

1- الفتاوى الهندية، كتاب الوقف، الباب الحادي عشر، الفصل الثاني: 460:2. راجعها مع مانقله عنها الشيخ التهانوي في إعلاء السنن 13: 200، فإن في بعض النسخ خلا. وراجع أيضا الخانية مع الهندية، 3: 291 والتتارخانية 5: 854

2- الفتاوى التتارخانية، كتاب الوقف، الفصل 21، ج 5 ص 58

وأبو يوسف والشافعي في أحد قوليه، وقال محمد بن الحسن: لا يصح، وهو القول الثاني للشافعي.⁽¹⁾

تطبيق صيغة الوقف على التكافل:

وعلى أساس هذه المبادئ، يمكن إنشاء صندوق التأمين على أساس الوقف بالشكل الآتي:

- 1 - تنشئ شركة التأمين الإسلامي صندوقاً للوقف وتعزل جزء معلوماً من رأس مالها يكون وقفاً على المتضررين من المشتركين في الصندوق حسب لوائح الصندوق، وعلى الجهات الخيرية في النهاية، ويكون ذلك من باب وقف النقود الذي مَرَّ كونه مشروعاً. فيبقى هذا الجزء المعلوم من النقود مستثمراً بالمضاربة، وتدخل الأرباح في الصندوق لأغراض الوقف.
- 2 - إن صندوق الوقف لا يملكه أحد، وتكون له شخصية معنوية يتمكن بها من أن يملك الأموال ويستثمرها ويملكها حسب اللوائح المنظمة لذلك.
- 3 - إن الراغبين في التأمين يشتركون في عضوية الصندوق بالتبرع إليه حسب اللوائح.
- 4 - ما يتبرع به المشتركون يخرج من ملكهم ويدخل في ملك الصندوق الوقفي، وبما أنه ليس وقفاً، وإنما هو مملوك للوقف كما قررنا في المبدأ الثالث من مبادئ الوقف، فلا يجب الاحتفاظ بمبالغ التبرع كما يجب في النقود الموقوفة، وإنما تستثمر لصالح الصندوق، وتصرف مع أرباحها لدفع التعويضات وأغراض الوقف الأخرى.

1- المغني لابن قدامة 6: 214

5 - تنص لائحة الصندوق على شروط استحقاق المشتركين للتعويضات، ومبالغ التبرع التي يتم به الاشتراك في كل نوع من أنواع التأمين. ويجوز أن يتم تعيين ذلك على الحساب الأكتواري المعمول به في شركات التأمين التقليدية.

6 - ما يحصل عليه المشتركون من التعويضات ليس عوضاً عما تبرّعوا به، وإنما هو عطاء مستقل من صندوق الوقف لدخولهم في جملة الموقوف عليهم حسب شروط الوقف، ومن تبرّع بشيء على الوقف لا يمنعه ذلك من الانتفاع بالوقف إن كان داخلياً فيمن ينتفع به حسب شروط الواقف، فإن الواقف يجوز له الانتفاع بوقفه إن كان داخلياً في جملة الموقوف عليهم، كما سبق، فانتفاع المتبرّع على الوقف أولى، وهذا كما يتبرّع شخص لمسجد ثمّ يصليّ فيه، أو لمدرسة ثم يتعلّم فيها، أو لمستشفى ثم يمرض فيه وهذا الانتفاع ليس عوضاً عن التبرع الذي تقدم به. وهذا الأمر واضح جداً من الأمثلة التي ذكرناها، لأن التبرعات التي دخلت في ملك الوقف مشابهة لغلة الوقف، وهي تصرف على الموقوف عليهم. وجاء في الفتاوى التاتارخانية ما نصه: "وفي فتاوى أبي الليث: قال الفقيه أبو جعفر: جعلت حجرتي لدهن سراج المسجد، ولم يزد على هذا؟ فصارت الحجرة وقفا على المسجد بما قال، ليس له الرجوع ولا له أن يجعل لغيره، وهذا إذا سلّمها إلى المتولّي وليس للمتولّي أن يصرف غلّتها إلى غير الدهن."⁽¹⁾

7 - حيث إن الصندوق الوقفي مالك لجميع أمواله بما فيه أرباح النقود الوقفية والتبرعات التي قدمها المشتركون مع ما كسبت من الأرباح بالاستثمار، فإن

1-الفتاوى التاتارخانية، كتاب الوقف الفصل 21 في المساجد، ج 5 ص 578 و 579

للصندوق التصرف المطلق في هذه الأموال حسب الشروط المنصوص عليها في لوائحه. فللصندوق أن يشترط على نفسه بما شاء بشأن ما يسمى الفائض التأميني. فيجوز أن يمسكه في الصندوق كاحتياطي لما قد يحدث من النقص في السنوات المقبلة، ويجوز أن يشترط على نفسه في اللوائح أن يوزعه كله أو جزء منه على المشتركين. وربما يستحسن أن يقسم الفائض على ثلاثة أقسام: قسم يحتفظ به كاحتياطي، وقسم يوزع على المشتركين لتجلية الفرق الملموس بينه وبين التأمين التقليدي بشكل واضح لدى عامة الناس، وقسم يصرف في وجوه الخير لإبراز الصفة الوقفية للصندوق كل سنة، وهذا ما اختاره صندوق التأمين لشركة التكافل في جنوب إفريقيا التي طبقت صيغة الوقف في عمليات التأمين.

8- يجب أن ينص في شروط الوقف أنه إذا صبَّي الصندوق فإن المبالغ الباقية فيها بعد تسديد ما عليه من التزامات تصرف إلى وجه غير منقطع من وجوه البر، وذلك عملاً بالمبدأ الرابع من مبادئ الوقف التي مهدناها فيما سبق.

9- إن شركة التأمين التي تنشئ الوقف تقوم بإدارة الصندوق واستثمار أمواله. أما إدارة الصندوق فإنما تقوم به كمتول للوقف، فتجمع بهذه الصفة التبرعات وتدفع التعويضات وتتصرف في الفائض حسب شروط الوقف، وتفصل حسابات الصندوق من حساب الشركة فصلاً تاماً، وتستحق لقاء هذه الخدمات أجرة. وأما استثمار أموال الصندوق، فيمكن أن تقوم به كوكيل للاستثمار فتستحق بذلك أجرة، أو تعمل فيها كمضارب، فتستحق بذلك جزء مشاعاً من الأرباح الحاصلة بالاستثمار. والظاهر أنه لا مانع من كونها متولبة للوقف ومضاربة في أموالها في وقت واحد بشرط أن تكون المضاربة بعقد منفصل وبنسبة من الربح تنقص ولو قليلاً عن نسبة ربح المضارب في السوق، فإن الفقهاء أجازوا لناظر الوقف أن يستأجر أرض

الوقف بما يزيد على أجره المثل.⁽¹⁾ فيمكن أن تقاس عليه المضاربة وإن لم أره في كلام الفقهاء بصراحة. ولئن كان هناك شك في جمع الشركة بين تولية الوقف وبين المضاربة، فيمكن أن يكون أحد مديري الشركة أو أحد موظفيه متولياً للوقف بصفته الشخصية، ويستأجر الشركة لإدارة الصندوق بأجر، ويدفع إليها الأموال للاستثمار على أساس المضاربة.

10 - وعلى هذا الأساس يمكن أن تكسب الشركة عوائد من ثلاث جهات: أولاً باستثمار رأسمالها، وثانياً بأجرة إدارة الصندوق، وثالثاً بنسبة من ربح المضاربة.

هذه بالإجمال أسس لتطوير التكافل باستخدام صيغة الوقف. وإن هذه الصيغة طبقتها شركة تكافل جنوب إفريقيا بنجاح، إن هذه الشركة أنشأت صندوقاً وقفياً بمبلغ خمسة آلاف راند (العملة الرائج في تلك البلاد) والصندوق له وجود قانوني مستقل لا تملكه الشركة ولا المشتركين، وإن المشتركين يتقدمون إليه بالتبرعات. ومن شروط هذا الوقف أنه يعرض أضرار المشتركين حسب لوائحه، وإن الشركة المنشئة للوقف تأخذ 10 % من التبرعات نظير إدارتها للصندوق. وإذا وقع نقص في الصندوق بحيث إن المبالغ الموجودة فيه لم تكف للتعويضات، فإن الشركة تقدم قرضاً بلا فائدة إلى الصندوق الذي يسدّد القرض بالفائض في المستقبل. أما إذا حصل الفائض فإن 10 % منه يدفع إلى وجوه البر و75 % يوزع على المشتركين، والباقي يحتفظ به في الصندوق على كونه احتياطياً له.

كما يوجد شركات للتكافل في باكستان في سبيل الإنشاء بصيغة الوقف، وهي الصيغة التي اختارتها الجهات الرسمية المنظمة لشركات التكافل في

1- راجع الفتاوى الهندية، كتاب الوقف، الباب الخامس 2:421

البلاد⁽¹⁾ ولهذه الصيغة من المزايا مالميس في غيرها من الصيغ. وذلك لأن كلا من هبة الثواب والالتزام المتبادل لا يخلو على الأقل من شبهة عقد المعاوضة الذى هوالسبب الرئيس في عدم مشروعية التأمين التقليدي، والذى أريد تفاديه بإبداع فكرة التكافل. ثم صفة التبرع من المستأمنين غير واضحة في هاتين الصيغتين، هل تخرج الأقساط من ملكهم أولاً تخرج؟ وفي كلا الاحتمالين إشكالات بينهاها فيما سبق. أما الوقف، ففيه مجال للواقفين والمتبرعين إليه أن ينتفعوا به إذا توافرت فيهم الشروط بدون شرط التساوي بين ما تبرعوا به وبين ما ينتفعون به. وهذا هو الفرق الكبير بين الهبة والوقف، حيث لايجوز أن يهب نقدا بشرط أن يعوض نقدا إلا بشرط التساوي والتقابض في المجلس. أما في الوقف، فلايشترط أن يكون انتفاعه بوقفه مساويا لما وقفه. ثم إن الوقف بصفته شخصية مستقلة يملك التبرعات التي تخرج من ملك المتبرعين، ويتصرف فيها الوقف حسب شروطه التي فيها مجال واسع للعناية بمصالح الواقفين والموقوف عليهم.

وإضافة إلى ذلك، فإن الوقف صيغة أصيلة في الفقه الإسلامي أنشئت لمباشرة الأعمال الخيرية والتعاونية، فإعمالها في إنشاء التكافل الذى هو مبنى على أساس التعاون أولى وأحرى من اللجوء إلى صيغ أخرى لم تنضج بعد على أسس فقهية مسلمة لدى الجميع. والله سبحانه وتعالى أعلم. نحمده ونصلي ونسلم على رسوله الكريم عليه وعلى أصحابه أفضل الصلوات والتسليم.

1-وقد أنشئت الآن فعلا، والحمد لله.